المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد الثامن عشر، يوليو 2024)

توجُّهات السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة إزاء قضايا حُقوق الإنسان خلال حقبتي "جورج بُوش الأبن" و"باراك أوباما" [1]

محمد عويد الكبيسي
باحث العلاقات السياسية الدولية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
mohammedowaid@yahoo.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/9/4، وتم قبوله للنشر في 2023/5/12.

الملخص

شَهِدت سِيَاسة جميع الرؤساء الأمريكيين الخارجيَّة ضرورة التأكيد على قيم حقوق الإنسان وترويج الملف خارجياً، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط بغرض تطبيق عمليات الإصلاح الإداري والسياسي، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والمنح للدول النامية عن طريق منظمات المجتمع المدني وتصدير ملف حقوق الإنسان لها بما يحقق أهدافها القومية.

حيث إنَّ مُتابعة تطوُّر الاهتمام الأمريكيّ لقضايا حُقوق الإنسان الدَّوليَّة منذُ عام 1945 تُقدِّم لنا سِجلًّا حافلًا للاستخدام المِثاليّ لهذه الحُقوق، بحيث إذا قُمنا بتمثيل ذلك الاهتِمَام في رسمٍ بيانيٍّ، وسوف نجد مُنحنًى مُتذبذبًا بين الصُّعود والهُبوط، كما نُلاحظ أيضًا تأثُّره بالتطوُّرات الدَّوليَّة والعالميَّة المُختلفة الَّتِي تحدُثُ في بِنْية النَّسق الدَّوليّ وتوزيع القُوى.

وبفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر تغيَّر هذا الوضعُ تغييرًا جذريًّا، عندما توصَّلت الولايات المُتَّحدة إلى أنَّ المَسؤول عن إنتاج الإرهاب في البُلدان العربيَّة هي أوضاعُها السِّياسيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة السَّائدة، فانتهاكُ حُقوق الإنسان وغِيَاب الدِّيمقراطيَّة، من أبرز دوافع انتشار الإرهاب عالمياً، وهذا ما ساعد أمريكا في فرض قيم الديمقراطية ومسألة التحول الديمقراطي في العالم بصفة عامة، ودول الشرق الأوسط بصفة خاصة، وهذا ما جعلَ الولاياتِ المُتَّحدة تُحاول فَرْض رُؤيتها للدِّيمقراطيَّة على العالم.

ممَّا جعلَها تَستبعِدُ كافة التهديدات والتحديات، ومن ثم تولد دافع لدى البيت الأبيض بضرُورة تَغْيير هذه الأوضاع، وخاصَّةً السياسيّ. وبالتَّالي، بات نشرُ قيم حقوق الإنسان والدِّيمقراطيَّة في الشَّرق الأوسط بصفة عامة، و الوطن العربيَّ بصفة خاصة، من الأهداف السياسية المُعلَنة للإدارة الأمريكيَّة في المَنطِقة. وأفضل الأمثلة على ذلك هو مُحاولة جَعْل العراق نموذجًا للتحول الديمقراطي يُحتذَى به في منطقة الشَّرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية؛ حقوق الإنسان؛ المساعدات والمنح الاقتصادية.

US Foreign Policy Directions on Human Rights Issues during the Eras of George W. Bush and Barack Obama

Abstract

The foreign policy of all American presidents witnessed the necessity of emphasizing the values of human rights and promoting the file externally, especially in the Middle East for the purpose of implementing administrative and political reform processes, by providing economic aid and grants to developing countries through civil society organizations and exporting the human rights file to them in order to achieve their goals nationalism.

As a result of the events of September 11, this situation changed radically, when the United States concluded that the prevailing political, cultural and economic conditions were responsible for the production of terrorism in the Arab countries. In imposing the values of democracy and the issue of democratization in the world in general, and the countries of the Middle East in particular, and this is what made the United States try to impose its vision of democracy on the world Which made it rule out all threats and challenges, and then generated an impulse in the White House to change these situations, especially the political one. Consequently, spreading the values of human rights and democracy in the Middle East in general, and the Arab world in particular, has become one of the declared political goals of the American administration in the region. The best example of this is the attempt to make Iraq a model for democratic transformation to be emulated in the Middle East.

Keywords: US foreign policy؛ human rights؛ economic aid and grants.

مقدمة

مما لا شك فيه، أن قضايا حُقوق الإنسان باتت من بين أهمِّ القضايا في مجال السِّياسة العالميَّة الَّتِي عرفها العالَم، حيث بدأ الاهتمامُ بها يتزايد، ولا سيَّما بعد انتهاء الحرب العالميَّة الثانية؛ حيث بدأ وضع اللبنة الأولى لمبادئ حقوق الإنسان بكافة جوانبه وأصبحت في إطار قانوني لدى الدول ملزم وصريح، يأتي ذلك من خلال حرص الدول على الأمن الإنساني في المقام الأول تعزيزاً للسلام العالمي وقيمه.

والحقُّ، أنَّ نهاية الحرب الباردة قد أَفْرَزت واقعًا عالميًّا قائمًا على هَيْمنة الأيديولوجيَّة النيوو– ليبراليَّة المُكرّسة لمبادئ الدِّيمقراطيَّة، واقتصاد السُّوق الحُرّ، ومبدأ "عالَميَّة حُقوق الإنسان"Universal Human Rights، كهيكلةٍ مرجعيَّة مُؤسّسة لسُلوكيَّات الإنسان داخل حُدود الدَّولة الواحدة، وخارجيًّا بين الفواعل الدَّوليَّة المُختلفة. وممَّا زاد من أهميَّة هذا التصوُّر القيميّ هو تبنِّي الولايات المُتَّحدة – بِوَصْفِها قُوَّةً مُهيمنةً عالميًّا– لهذه الطُّروحات المِعياريَّة، ليس فقط كضروراتٍ إنسانيَّةٍ تعكس نَمَط حياة الولايات المُتَّحدة وقِيَم مصالحها وطُمُوحها والقِيَم المُشتركة للغَرْب.

ولذلك، تحتلُّ قضايا حُقوق الإنسان مكانةً بارزةً ضمن مُحدِّدات السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة. فقد شهد الاهتمامُ الأمريكيُّ بقضايا حُقوق الإنسان ديناميكيَّةً مُتجدِّدةً بعد انتهاء الحرب الباردة وزَوَال الخطر الشُّيوعيّ، فأصبحت مسألةُ حُقوق الإنسان تحتلُّ مكانة مُتميّزة، وتُشكِّل بُعدًا جديدًا ومُتناميًا ضمن مصافِّ المُحدِّدات الأساسيَّة للسِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، لِمَا تكتسبُهُ من أهميَّةٍ بالغةٍ على سُلَّم أولويَّات سياستها الدَّوليَّة. إذ برز بوَصْفِهِ مبدأً فعَّالًا ذا مكانةٍ في إعادة ترتيب وتوجيه السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، بما يُؤهِّلها من مُواجهة الأخطار الَّتي تَعْترض المصلحة القوميَّة الأمريكيَّة؛ إذ تستعملُها الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة كورقةٍ للضَّغط على الدُّول؛ لفرض الهيمنة على الدول مستخدمة في ذلك الغطاء الشرعي لسياستها من خلال حجة حقوق الإنسان، بهدف تحقيق مصالحها.

وفي العُقود الأخيرة ذاعَ صِيتُ قضايا حُقوق الإنسان باهتمام المُجتمع الدَّوليّ، وازدادَ هذا الاهتمامُ بصورةٍ خاصَّةٍ في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور نسق دولي أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حتَّى أصبحت سمةً رئيسةً مُميّزة من سِمات هذه النِّظام, وأحدَ أهمّ المقاييس الَّتِي يَجرِي الاحتكامُ اليها في تَقْيِيم سُلوك الدُّول، وعلى الرُّغم من حداثة قضايا حُقوق الإنسان فإنَّ مجمل النصوص العالمية لحقوق الإنسان كانت قد تناوَلَتْهَا مُختلف الحضارات الإنسانيَّة الَّتي عَرَفتها البشريَّة عبر المراحل التاريخيَّة المُتعاقبة، وهي مُرتبطة على العُمُوم بقِيَمِ صدارةٍ معروفةٍ، مثل: (العَدالة، والحُريَّة، والمُساواة، والإخاء) وغيرها مِن القِيَم الَّتِي نادت بها الثَّورات العالميَّة، لا سيما وأن النسق الدولي قد شهد تطورات عظيمة وجذرية بفعل تفكك الاتحاد السوفيتي.

وفي ذات السياق، على الرغم من الجانب التاريخي الأمريكي لحقوق الإنسان لم يؤكد فعلياً عن الجانب التطبيقي لحقوق الإنسان لا سيما فيما يتعلق بعمليات الإبادة الجماعيَّة الَّتِي تعرَّض لها الشعب الأمريكي القديم، فضلاً عن عمليات الاضطهاد الطائفي والتمييز العنصري في المجتمع

الأمريكي؛ إلا أن الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة قد وظفت قضايا حُقوق الإنسان في إظهار مُنظَّمة الأمم المُتَّحدة على قدرٍ كبيرٍ من الأهميَّة؛ إذ يُؤشِّر مُنحنًى جديدًا في السِّياسة الأمريكيَّة عبر التَّوظيف السياسيّ لحُقوق الإنسان؛ لغَرَض استِخدامِهَا كورقةِ ضَغْطٍ تُجاه الدُّول الأخرى بما يُحقِّق السَّيطرة على مُقدَّرات الشُّعوب والدُّوَل – ولا سيَّما الَّتِي تُعارض التوجُّهات الأمريكيَّة–، وضمان انقيادِهَا في إطار الهَيْمنة، انطلاقًا من أنَّ قضيَّة حُقوق الإنسان تُعَدُّ في عالم اليومِ من أكثر عوامل التَّأثير في تفاعُلات البيئة الدَّوليَّة. ومن ثم تجسَّدت أبرزُ ملامح التَّغيِير في تبنِّي السِّياسة الأمريكيَّة تُجاه الدُّوَل سياسات قوامها استخدام الملف الحقوقي للضغط على الدول والتدخل في شئون الدول الداخلية.

الأهمية البحثية:

أ. الأهميَّة العلميَّة:

تتجلَّى الأهميَّة العلميَّة لهذه الدِّراسة في كونها مُحاولةً لإثراء المكتبة العربيَّة في الموضوعات الَّتِي تبحثُ العَلاقة بين حُقوق الإنسان والسِّياسيَّة الخارجيَّة الأمريكيَّة الَّتِي تشغلُ عددًا كبيرًا من الباحثين والدَّارسين في حقل العلاقات الدولية، كما تُعَدُّ من المجالات الَّتِي تحتاجُ إلى إسهامٍ علميٍّ يُوضِّح هذا الارتباط وطبيعتَهُ, وذلك للكشف عن سبل أغوار المواقف الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه ملف حقوق الإنسان.

ب. الأهميَّة العَمليَّة:

يُمثِّل فهمُ دور قضايا حُقوق الإنسان في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة أمرًا ضروريًّا لصُنَّاع القرار والمسؤولين الأمريكيِّين العاملين في مجال العلاقات الخارجيَّة والشُّؤون العامَّة والمُساعدات الخارجيَّة، وبما أنَّ حُقوق الإنسان من أهمِّ الموضوعات الَّتِي تَذُوب فيها الفوارقُ والاختلافاتُ بين البيئة الداخليَّة والخارجيَّة، ومعيارٌ للمشروعيَّة والمِصداقيَّة السِّياسيَّتين للدول، فإنَّ فَهْمَها يكتسبُ أهميَّةً عمليَّةً خاصَّةً بالنِّسبة لصُنَّاع القرار السياسيّ الداخليّ في الولايات المُتَّحدة، وصُنَّاع القرار في الدُّوَل العربيَّة؛ حيثُ تسعى لتسليط الضَّوء على الطريقة الَّتِي يتعامل بها المسؤولون الأمريكيُّون، والكيفيَّة الَّتِي تُؤثِّر بها قضايا حُقوق الإنسان على المنطقة من جانبٍ، والمصالح الأمريكيَّة في المَنطِقة من جانبٍ آخر.

المُشكلة البحثيَّة:

يستهدف البحثُ الإجابةَ عن تساؤل رئيسٍ، مُفادُهُ:

- **ما أثرُ قضايا حُقوق الإنسان في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة في عهد كلٍّ من "جورج بوش" الابن و"باراك أوباما"؟**

التَّساؤلات الفرعيَّة:

- **ما توجُّهات إدارتَيْ "جورج بوش" الابن و"باراك أوباما" من قضايا حُقوق الإنسان في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة؟**
- **كيف استخدمت إدارتَا "جُورج بوش" الابن و"باراك أوباما" أدوات السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة في خِدمة قضايا حُقوق الإنسان؟**

منهجية البحث:

بحُكم طبيعة موضوع الدِّراسة، وعلى مُقتضى الأهداف الَّتِي حدَّدناها سلفًا، فإنَّ المنهج تبعًا لذلك هو المنهجُ الاستقرائيُّ، وأدواتُه الرَّئيسة هي المُلاحظة الذاتيَّة المُباشرة للواقع؛ بُغيَةَ تسجيل أحداثِهِ ووقائعه، والوثائق والمُقابلات، ومِن ثَمَّ استقراء واقع تأثير قضايا حُقوق الإنسان في توجُّهات وسُلوك السياسة الأمريكية الخارجية على منطقة الشَّرق الأوسط في فترة البحث، في سبيلنا إلى تقديم حُكمٍ موضوعيٍّ بشأنه، وتُعَدُّ المُلاحظة الأداة الفعَّالة للوُصول إلى الهدف من البحث.

ويستخدم الباحث مقاربة اتخاذ القرار ومقاربة "المصلحة الوطنية". لنستخدمها في هذه الدراسة، والتي تستند إلى مقولة رئيسية: "المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي والمستمر لسياسة الدولة الخارجية" وأن جميع الأنظمة السياسية العقلانية في سياساتها الخارجية تتحرك في إطار السعي لتحقيق هذه المصالح الوطنية. ومصالحهم الوطنية المتنوعة، صناع القرار في السياسة الخارجية.

هدف البحث:

تهدفُ هذه الدِّراسة إلى بيان تأثير قضايا حُقوق الإنسان في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة ووسائلها المُختلفة؛ إذ تَسعى هذه الدِّارسة إلى فَحْص جوانب العَلاقة بين حُقوق الإنسان والسِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة: (أدواتِها، وتوجُّهاتها، وتحرُّكاتها الفعليَّة)؛ وذلك باستعراضٍ تحليليٍّ مُقارَنٍ لطبيعة

السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تُجاه حُقوق الإنسان في عهد "بوش" الابن وعهد "باراك أوباما"؛ أي: خلال الفترةِ من 2001 إلى 2016.

- **سنتناول الموضوع محل البحث من خلال المحاور الثلاث الأتية:**

1. **المحور الأول:** حُقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعدها: الحرب على الإرهاب وآثارها على حقوق الإنسان.
2. **المحور الثاني:** سياسة الرئيس "باراك أوباما" نحو ملفِّ حُقوق الإنسان.
3. **المحور الثالث:** الاختلاف بين "جورج بُوش" الابن و"باراك أوباما" فيما يتعلَّق بحقوق الإنسان وموقعها من استراتيجيَّة الأمن القوميّ الأمريكيّ.

المحور الأول: حُقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعدها: الحرب على الإرهاب وآثارها على حقوق الإنسان.

تُعَدُّ رئاسة "جورج بُوش" الابن فترةً مُميَّزة في تاريخ الولايات المُتَّحدة؛ نتيجةً للتَّأثير الَّذي تركَتْهُ على الدِّيمقراطيَّة وحُقوق الإنسان في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، ويُعدُّ وُصول اليمين بشِقَّيْهِ السِّياسيّ والدِّينيّ للمُشاركة في السُّلْطة –لأوَّل مرَّة في تاريخ الإداراتِ الأمريكيَّة– نُقطة تحوُّل في الولايات المُتَّحدة والعالَمِ كُلِّه، نظرًا لما تمتلكُهُ هذه التيَّارات من رُؤيةٍ تتعدَّى حدود الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة إلى العالم في الحاضر والمُستقبل، ممَّا جَعل هذه التيَّارات مُكوِّنًا أساسيًّا من مُكوِّنات السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة في تلك الفترة.

وركَّزت الإدارة الأمريكيَّة في فترة "جورج بُوش" الابن على استخدام التَّقارير السنويَّة الَّتي يتمُّ إصدارُها عن طريق وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة، للضَّغط على دُوَل العالم، وخاصَّة دُوَل العالم الإسلاميّ، ورؤية الإسلام على أنه العدو بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث فاجأت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي الجميع، بما في ذلك المعهد البراغماتي للعلوم السياسية، ظهرت ورقة جديدة في العالمية. حيثُ طُرِحت قضايا للنِّقاش من قِبَل العديد من المُفكِّرين من أكاديميّي الحزب الدِّيمقراطيّ، أمثال "جُوزيف ناي" حول إعادة تعريف المصلحة القوميَّة، لتكون مُنسجمة مع الوضع العالميّ الجديد، وضَرُورة تجاوُز الأُطروحات الَّتي سَبقت أحداث 11 سبتمبر.

لقد رفض المُحافظون الجُدُد قراءة المصلحة القوميَّة للولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة عبر مَشَارب مُنظَّمات الأُمَم المُتَّحدة، لكنَّها تَضعُها في التَّصنيف الثَّاني بعد المصلحة القوميَّة الأمريكيَّة؛ لأنَّ المصلحة القوميَّة للولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة تجعلُ الظُّروف مُلائمةً للحُرِّيَّات العامَّة وحركة السُّوق والسَّلام والأمن في العالم، فمصلحةُ الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة تقومُ على أساس تَحالُفاتٍ داخل الأمم المُتَّحدة، ويُمكن أن يكون ذلك عبر اتِّفاقيَّاتٍ دوليَّةٍ، هذا ما أدَّى إلى ما يُعرف بـ(الشرعيَّة الدَّوليَّة لحُقوق الإنسان)، وتَهْمِيش العمل الجماعيّ للأُمم المُتَّحدة، وأنَّ للولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة دورًا خاصًّا في العالم، لهذا لم يَكُن ضروريًّا انضمام الولايات المُتَّحدة لأيّ اتِّفاقيَّةٍ أو مُعاهدةٍ دوليَّةٍ.

فانتِخَاب "جُورج بوش" الابن ظاهرةٌ فريدةٌ من نوعها في تاريخ الانتخابات الرئاسيَّة الأمريكيَّة، إذ يُعَدُّ الرئيسَ الأمريكيَّ الأقلَّ نصيبًا من الأصوات المُحصَّلة عن طريق النَّاخبين بواسطة صناديقِ الاقتراع، إضافةً إلى أنَّ الرَّقم النهائيَّ لمجموع تلك الأصوات عبَّر عن عجزٍ واضحٍ في مَنْحِهِ صفة التَّمييز الضَّرورية إزاء مُنافسة الدِّيمقراطي "آل غور" AL.Goor، الأمر الَّذي جعل من عمليَّة البتِّ والفصل بين المُتنافسين على درجةٍ كبيرةٍ من التَّعقيد والتَّداخُل، واللُّجوء بذلك إلى المحاكم، ومِن ثَمَّ النُّزول على القرار القضائيّ بإعادة النَّظر، وفَرْز الأصوات يدويًّا.

وقد وضع "جيمس ماكورميك" في كتابِهِ "السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة والعمليَّة" مبادئ السياسة الخارجية لجورج بوش الأبن كما يلي:

1) الدُّوَل هي الفواعل الأساسيَّة في السِّياسة الخارجيَّة، والتَّفاعُلات الَّتِي تحدث بين الدول تأخذ الأسبقيَّة عن تلك الَّتِي تتمُّ عبرها.
2) تتحدَّد مصالح الدُّوَل بقُوَّتها النسبيَّة، مُقارنة مع الدُّول الأُخرى، وهي تسعى باستمرارٍ لتوسيع نُفُوذها.
3) يجبُ أن يتمَّ التَّركيز على الحِفَاظ على علاقاتٍ مُوَاتيةٍ مع القُوى الكُبرى الأُخرى في وقتٍ تكون هذه الدُّول أكثر ترجيحًا لتهديدِ ومُنافسة الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة.

والحقُّ أنَّ "بُوش" الابن خلال حملتِهِ الرِّئاسيَّة أعلَن مِرارًا أنَّ السِّياسة الخارجيَّة للولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة يجبُ ألا تُبنَى على الخوف. وقد أسْهَمت نظريتُهُ هذه في صياغة مفهوم براغماتيٍّ للشُّؤون الدَّوليَّة، مبنيٍّ على الفرضيَّات التَّالية:

- لا تتدخَّل الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة إلَّا إذا هُدِّدت مصالحُها الحيويَّة.

- العالَم مكان خطير.
- الدُّول هي الفواعل الأساسيَّة في العَلاقات الدَّوليَّة.
- لدِفَاع الدُّوَل عن مصالحها الحيويَّة يجبُ أن تمتلك القُوَّة العسكريَّة والقُدرة على التَّأثير، وأنَّ الولايات المُتَّحدة إذا تولَّت قيادةَ العمليَّات أو توجيهَهَا وجبَ على الآخرين اتِّباعها.

والحق أن ضَعف الخبرة السِّياسيَّة للرَّئيس "بُوش" الابن –وخاصَّةً في شؤون السِّياسة الخارجيَّة– جَعلتْهُ تحت هيمنةِ المُستشارين والوُزَراء في السِّياسة الخارجيَّة في الإدارة الأمريكيَّة، وخاصَّةً في البيت الأبيض ووزارة الدفاع الَّتِي سَيْطر عليها تيَّار المُحافظين الجُدُد والمُؤيِّدون لإسرائيل. ويتمثَّل هذا التيَّار المُحافظ الجديد في مُستشارة الأمن القوميّ كونداليزا رايس Condolezza Rice، والَّتِي انتقلت في الفترة الثَّانية لعهدِ "بُوش" إلى منصب كاتبةِ الدَّولة للشؤون الخارجيَّة بدلًا من "كولن باول"، وكذلك "بول وولفوفيتر" Paul Wolfowitz نائب وزير الدفاع، ويُعَدُّ مهندسَ استراتيجيَّة الهجوم الآمِر ضدَّ أسلحة الدَّمار الشَّامل في العالم الثَّالث، وقد شغل مناصِب عدَّة، وكان مُقرَّبًا من "تشيني" و"دونالد رامسفيلد"Donald Rumsfeld، وهو من المُؤيِّدين لإسرائيل، وتبنِّي سياسة الهجوم بدلًا من الدِّفاع لتحقيق الهَيْمنة الأمريكيَّة إقليميًّا وعالميًّا.

ومن الملاحظ في هذا الصدد، أن قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت السياسة الأمريكية قائمة على اعتقاد رئيسي بأن الشرق الأوسط مستبعد من الديمقراطية؛ وليس قيد الاستخدام؛ تم رفض سياسة الولايات المتحدة للديمقراطية والحرية بسبب الثقافة العربية الإسلامية، بسبب الصراع العربي الإسرائيلي وحل محل عدم الاستقرار والأمن لحماية النفط والأسواق.

ونتيجة لذلك، فإن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة – حتى 11 سبتمبر – يقتصر على تحقيق المصالح التي تمثلها في الحفاظ على إمدادات النفط وإثراء الأسواق، على الرغم من أن ذلك أدى إلى التعامل مع الأنظمة الاستبدادية في المنطقة. في 11 سبتمبر، أصبحت الديمقراطية والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط جزءًا من استراتيجية الأمن للولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب.

كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001، كان من الواضح أن الرئيس "واشنطن" الابن لا يهتم بالسياسة الخارجية وأن "واشنطن" عليها أن تعمل بأقل قدر ممكن من الالتزام. التفكير في الإدارة الأمريكية بعد الأحداث. التقى نهجه بأفكار المحافظين الجدد. تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط،

انطلاقا من الاقتناع بوجود صلة بين المؤسسات السياسية والأنظمة الاجتماعية والثقافية والتعليمية وبين تربية الإرهاب في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مستشاري "بوش الابن" – ومعظمهم من قدامى المحاربين في "عهد ريغان" – يؤمنون إيمانا راسخا باستخدام القوة كإجراء وقائي، بغض النظر عن الأدلة أو الذريعة، وأقروا بالرؤية القائلة بأن الدليل القاطع على الحرب لم يكن مطلوبا. وقال وولفويتز، الذي دعا إلى الحرب على العراق منذ أوائل السبعينيات، وكان أحد الموقعين على بيان عام 1998 إلى الرئيس بيل كلينتون، الذي حرض على الحرب على العراق، إن التركيز يجب أن يكون على النية والقدرة، فلم تكن الديمقراطية هي هدف السياسة الأمريكية في المنطقة قبل 11 سبتمبر؛ بل كانت مصالحها مبنية على دعم ودعم العديد من الأنظمة الاستبدادية، بما في ذلك النظام العراقي، الذي لم يتردد في الانخراط فيه. حرب غير شرعية وغير عادلة وغير قانونية للإطاحة به، فإنه يؤكد أن سياسة الولايات المتحدة بشأن القضايا الديمقراطية في المنطقة هي مظهر صارخ لحالة المبادئ والمصالح المتضاربة، والإدارات الأمريكية المتعاقبة – سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية – لديها الكثير؛ خدمة مفيدة.

وفي نفس السياق، بعد الحادي عشر من سبتمبر، أكد الرئيس بوش أن العالم لن يكون خاليًا من الإرهابيين ما لم يصبح الشرق الأوسط مكانًا آمنًا للديمقراطية. مهد استراتيجيو بوش الطريق للديمقراطية في الشرق الأوسط وأكدوا على ثلاث سمات للأنظمة في هذا الجزء من العالم:

- الأنظمة الاستبدادية: سيطر على المنطقة – بعد التحرر من الاستعمار – نوع جديد من الاستبداد والاستعباد، أو على الأقل حكومة ناقصة التمثيل.
- استفادت معظم هذه الأنظمة من البيانات الجغرافية: تم العثور على النفط في باطن الأرض، وبالتالي احتاج إلى البقاء في المنافسة في الاقتصاد العالمي، ولم يولد الليبرالية السياسية التي حدثت في جميع أنحاء العالم الأخرى تقريبًا.
- بعض هذه الأنظمة لها مصالح متقاطعة مع المؤسسات الدينية الإسلامية: لديهم أسبابهم الخاصة لمقاومة التغيير، وبالتالي تعزيز الاتجاهات القديمة (الفهم الحرفي للقرآن)، مما يترك مجالًا صغيرًا للتفسيرات البديلة.

هذا المزيج الخبيث (التطبيق الحرفي للاستبداد والثروة والدين) – المدعوم من قبل "إدارة بوش"، مما أدى إلى إحباط الغالبية والإثارة العاطفية للقلة – كان كافياً لإثارة أحداث 11 سبتمبر

2001، ولهذا السبب كان على هذا الوضع أن يجعل العالم أكثر صعوبة، وتعزيز "دمقرطة" المنطقة، إذ أعدت مجموعة مستقلة بقيادة مادلين أولبرايت – برعاية مجلس العلاقات الخارجية في 2005 – تقريرًا يفحص ما إذا كان دعم الديمقراطية يخدم مصالح أمريكا الفضلى في الشرق الأوسط؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف تنفذ الولايات المتحدة مثل هذه السياسة، وخلصت اللجنة إلى أنه على الرغم من المخاطر قصيرة المدى، فإن الديمقراطية هدف مرغوب فيه في الشرق الأوسط، وبينما توجد مخاطر على الديمقراطية، هناك مخاطر إنكار الحرية.

كما، برزت قضية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتعتبر من الأولويات الملحة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في المنطقة، مثل تطبيق الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش للديمقراطية على العالم العربي. كان أحد أهداف سياسته الخارجية. وشدد على أهمية الديمقراطية لأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة في استراتيجيته للأمن القومي لعام 2002، والتي نصت على أن استراتيجية الأمن القومي يجب أن تبحث في الخارج عن احتمالات لتوسيع مجال الحرية، مشددًا على أن الديمقراطية ستكون متساوية في الحقوق.

في إطار حملة أمريكا لمكافحة الإرهاب، فرضت الولايات المتحدة وضغطت على العديد من الدول العربية لاتخاذ إجراءات عسكرية أو أمنية غير ديمقراطية ضد قوى وأحزاب وعناصر وجماعات معينة. بخصوص نشر محتوى تعتقد الحكومة الأمريكية أنه يحرض على العنف والكراهية، في إشارة إلى انتقادات وسائل الإعلام العربية لسياسات إسرائيل العدوانية في المنطقة؛ لذلك، فإن الدول التي ترفع شعار "الحرية والديمقراطية" تضغط من أجل مجال أضيق لحرية الرأي والتعبير في العالم العربي عندما يتعلق الأمر مصالحهم أو إسرائيل.

ويتناول الباحث ريتشارد فوك التأثيرات على حقوق الإنسان؛ أي نتيجة أحداث 11 سبتمبر، كما يلي:

- التهديد باستخدام القوة والشرطة على المستويين المحلي والوطني بما ينتهك حقوق الإنسان ويحد من حقوق المهاجرين بذريعة ومبررات التهديدات الإرهابية.
- الحرص على ترحيل الأفراد بسبب الانتهاكات المتعلقة بالتأشيرات بخلاف التهديدات الإرهابية.
- تراجع حقوق الإنسان في أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة.
- هناك انتهاكات عديدة لحقوق الأفراد والمعتقلين في الولايات المتحدة وأماكن أخرى.

لذلك، تستغل الولايات المتحدة "بشكل انتقائي" حقوق الإنسان في إطار السياسة الخارجية، وبالتالي تتبنى أيضًا معايير مزدوجة في التعامل مع هذه القضية، حيث تدين انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها "علاقات عسكرية"، مثل: كوريا الشمالية وإيران، بينما هي كذلك. صديقة تهملها الدولة مثل: إسرائيل. وقد اشتد هذا الاتجاه الأمريكي في صورة غطرسة. طلب استثناء من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على أعضاء الولايات المتحدة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

لا يقتصر الأمر على التصريحات الإعلامية، ففي كانون الأول (ديسمبر) 2002 أطلق وزير الخارجية الأمريكي باول مبادرة أطلق عليها اسم "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط" وأكد أن هدفها هو تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط. تسعى المنطقة جاهدة لتقوية المجتمع المدني من خلال الإصلاحات الاقتصادية وتوسيع المشاركة السياسية وتحديث التعليم وتمكين المرأة والمزيد. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 29 مليون دولار لبدء المبادرة.

توترت العلاقات الدبلوماسية خلال رئاسة بوش، وفي 13 ديسمبر 2001، أعلن الرئيس بوش انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لعام 1972، والتي كانت حجر الزاوية للاستقرار النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة ". استنتاجي هو أن المعاهدة تعيق قدرة حكومتنا على تطوير طرق لحماية شعبنا من الضربات الصاروخية المستقبلية من قبل الجماعات الإرهابية أو الدول المارقة ".

وأثار بوش غضب كوريا الشمالية وحليفتها الصين التي اعترفت عام 2003 ببناء أسلحة نووية وهددت باستخدامها. ونفوا بيانها بأنها تسعى لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما زار "بوش" أوروبا لأول مرة في يونيو 2001، حيث انتقده الزعماء الأوروبيون لرفضه بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الاحتباس الحراري، وأكد أن بروتوكول كيوتو غير عادل وغير فعال؛ لأنه سيعفي 80٪ من العالم وتسبب أضرارًا جسيمة للاقتصاد الأمريكي.

في ديسمبر 2002، أصدرت إدارة بوش استراتيجيتها الوطنية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، والتي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية: مكافحة انتشار الأسلحة النووية بهدف مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل، وإدارة عواقب الأسلحة النووية. وهذا له علاقة بالرد على استخدام أسلحة الدمار الشامل. وبحسب ما ورد احتفظت نسخة سرية من الاستراتيجية بالحق في استخدام القوة الساحقة، بما في ذلك الأسلحة النووية المحتملة، ردًا على هجوم بأسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة أو قواتها أو حلفائها.

تزامن الصراع في أفغانستان والأحداث التي أشعلت فتيل الحرب مع إعادة تقييم السياسة الخارجية للحكومة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر / أيلول 2001. إخفاء زعيم القاعدة أسامة بن لادن. بدأت جماعات حقوق الإنسان الدولية في توجيه انتقادات حادة لسياسة الولايات المتحدة باعتقال مقاتلي "طالبان" والقادة المزعومين، وحرمان هؤلاء المعتقلين من حقوقهم في أن يكونوا أسرى حرب المنصوص عليها في اتفاقية "جنيف". وتقول مزاعم أخرى إن الأعداد الكبيرة من مقاتلي طالبان الأسرى لا علاقة لها بالقاعدة أو طالبان. وبدلاً من ذلك، تم تجنيد هؤلاء المقاتلين، للأسف، بالقوة في جيش طالبان أثناء الغزو الأمريكي.

وقد وصف الرئيس بوش وإدارته المعتقلين بأنهم مقاتلون غير شرعيين يشكلون تهديداً للولايات المتحدة ولديهم معلومات عن الهياكل والخطط والتكتيكات الإرهابية. على الرغم من أن إدارة بوش قد أفرجت عن أكثر من 100 معتقل وسمحت بالمحاكم العسكرية للمعتقلين الباقين، إلا أن التقدم كان بطيئًا في الإطار القانوني الذي يحكم هؤلاء المعتقلين.

وأخيراً نستطيع أن نقول: إن القوة العالمية العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) تحولت بعد أحداث 11 سبتمبر إلى دولة شمولية من العالم الثالث، أو دولة أمنية من الدرجة الأولى، وانقسمت ضد العرب والمسلمين، لافتاً إلى أن الدولية. لا يمكن القضاء على الإرهاب بانتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة.

أصبح شعار "الحرب على الإرهاب" ذريعة لانتهاكات القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان من قبل العديد من الدول الغربية التي تفتخر بالدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. ويكمن السبب الجذري لظاهرة الإرهاب في غياب الديمقراطية والعدالة في العديد من الدول العربية والإسلامية. كما شدد على أن الحرب على الإرهاب هي حرب قيم، وأصر على أن الولايات المتحدة ستواصل دعم "الكرامة الإنسانية".

شهدنا في السنوات الأخيرة سحب العديد من المبادرات، مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي "تدعو إلى تعزيز القيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان كسياسة مرتبطة بشكل وثيق بسياسة مكافحة الإرهاب". ناقش هذا بالتفصيل لاحقًا. كما أكد الرئيس "بوش" مرارًا أن هدف السياسة الأمريكية هو تحرير الشعب من اضطهاد الحكومة.

في الواقع، بدأت القوى الدولية الكبرى في الضغط على الدول غير الديمقراطية لإجراء إصلاحات سياسية لتحقيق التحول الديمقراطي وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، بينما تتجنبها الدول المستهدفة بمبادراتها الخاصة. وبدلاً من ذلك، اتبعت الولايات المتحدة ممارسات الدول التي انتقدتها بنقل العديد من معتقليها من

سجونها السرية إلى دول تمارس التعذيب، ومن ثم فإن بعض "الديمقراطيات" ترى في "الحرب على الإرهاب" ملجأ لمواصلة سياساتها القمعية. وبالتالي، فإن مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية مهددة، رغم أنها جزء من فكرة "كرامة الإنسان".

فعندما بدأت حكومة الولايات المتحدة الاستعداد للحرب في العراق، عسكريًا وسياسيًا، في عام 2002، نمت أيضًا مناقشة قضايا الديمقراطية في جدول أعمال السياسة الأمريكية للمنطقة. الأنظمة العربية والإسلامية تأتي من الديكتاتوريات وتنشر الديمقراطية والمشاركة وتحترم حقوق الإنسان.

فضلاً عن تعزيز قوة وتنظيم المجتمع المدني والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في الواقع، كان أحد الأسباب الرئيسية لتبرير الحرب ضد العراق هو بناء مؤسسات ديمقراطية على أنقاض النظام السابق. وفي العراق، بعد بدء العمليات العسكرية في 20 مارس 2003، استخدمت القوات الأمريكية والبريطانية أحدث الترسانات التي أنتجوها، مما أسفر عن مقتل وجرح عدة آلاف من المدنيين، وتفاقمت الحرب الأهلية. ونهب بعد سقوط النظام العراقي متواطئا على ما يبدو مع الولايات المتحدة. بالنظر إلى أن هذا الدمار انتهى بسقوط العراق تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي والبريطاني، كيف سيبني العراق ويهيئ الظروف لعملية تحرير العراق.

إذ دعت الحكومة الأمريكية رسميًا إلى تغيير النظام في العراق وإزاحة الرئيس العراقي صدام حسين في عام 2000، مع التركيز على إعادة بناء التحالف، وفرض عقوبات أكثر صرامة، واستعادة عمليات التفتيش، ودعم الجمعية الوطنية العراقية. فضلاً عن أنه في تشرين الثاني (نوفمبر) 2001، طلب بوش من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد البدء في تطوير خطة حرب. بحلول أوائل عام 2002، بدأ بوش في الضغط علنًا لتغيير النظام، مشيرًا إلى أن إدارته لديها سبب للاعتقاد بأن الحكومة العراقية لها علاقات بجماعات إرهابية. إنها تطور أسلحة دمار شامل دون التعاون الكامل مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة.

وعليه، بدأت حرب العراق في مارس 2003، وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق داخل مجلس الأمن الدولي بشأن التفويض باستخدام القوة، بعد إعلان بوش الحرب في خطاب ألقاه في 17 مارس، بالإضافة إلى إعلانه أن هدفه هو ضمان الأمة. من الولايات المتحدة آمنة، لا مزيد من مصانع السموم، لا مزيد من إعدامات المنشقين، لا مزيد من غرف التعذيب والاغتصاب. وكان "بوش" في كثيرٍ من الأحْيَان طولَ فترة الحَرْب على العراق هدفًا لانتقاداتٍ قاسيَةٍ، في الولايات المُتَّحدة وبقيَّة العالم، وكانت هناك احتجاجاتٌ عدَّة مُناهضة للحرب، خاصَّةً قبل بدايتها.

علاوة على ذلك، خلص أتباع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد بوش الابن إلى أن قضايا حقوق الإنسان كانت مجرد وثائق وأدوات للضغط على البلدان في جميع أنحاء العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي وقعت عليها الولايات المتحدة من تطبيق بروتوكول كيوتو لمكافحة العالم. تسخين. الولايات المتحدة خلال سنوات كلينتون – يُنظر إليها على أنها هجوم على حقوق الإنسان في بيئة نظيفة، وسلوكها التمييزي بعد 11 سبتمبر تجاه المجتمع المسلم الأمريكي، والتدخل الأحادي في الشؤون الدولية، وتجاهل دور الأمم المتحدة والشرعية الدولية، التدخل في شؤون الدول الأخرى، وكذلك قضايا حقوق الإنسان في العراق، والانتهاكات الجسيمة للقانون، ومقتل مئات الآلاف من المدنيين، وسرقة وتدمير المراكز الثقافية والعلمية والبنية التحتية، ونهب التراث الثقافي العراقي، وعمليات التعذيب والاعتقال "المتكررة" الأمريكية.

المحور الثاني: سياسة الرئيس "باراك أوباما" نحو ملفِّ حُقوق الإنسان.

وصل أوباما لرسم مسار جديد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، بعد عام مضطرب في إدارة بوش شهد أمريكا على شفا الانهيار المالي واتساع فجوات انعدام الثقة والعداء بين الدول، حيث إن أوباما ليس لديه رؤية لسياسة خارجية توسعية، على عكس سلفه "بوش" الذي تبنى أجندة ليبرالية. أجاب: "هذه قيادة أمريكية تعترف بصعود أمم مثل: (الصين، الهند، والبرازيل)، أي القيادة الأمريكية تدرك أبعاد حدودنا من حيث الموارد والقدرات".

إذ اعتمد أسلوب أوباما على العلاقات والمصالح المشتركة مع الدول الأخرى ولم يعتمد على القيم الأخلاقية المجردة أو القوة العسكرية الفاشية، وفيه يقول أوباما: "لنتذكر أن الأجيال السابقة لم تسقط إلا في القذف والافتراء الفاشي والفاشي، بالافتراءات والافتراءات الفاشية. ويدرك أعداؤنا أن قوتنا وحدها لا تستطيع أن تحمينا، ولا تسمح لنا بفعل ما نريد. "وبهذه الطريقة، أوباما واقعي، وليس مثاليًا، عندما يمتنع عن استخدام القوة والتدخل العسكري لدعم الليبرالية. القيم الدولية.

كانت حرب العراق تحديًا كبيرًا لإدارة أوباما، لذا فقد وعدت الوثيقة الأولى الصادرة عن إدارة أوباما بالعديد من الالتزامات، أولها: العمل على إنهاء حرب العراق، وإنشاء عراق مستقل ذي سيادة، وتشكيل حكومة عراقية جديدة. لا تدعموا الحكومات الإرهابية قال أوباما في خطابه إن الحرب في أفغانستان هي نموذج أوباما للحرب العادلة لأنها فُرضت على الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر وتختلف عن الحرب في العراق التي عارضها. البداية. ثانيهما: العمل على تقوية المؤسسات الدولية وبناء التحالفات والعمل على العمل الدولي ودعوة العالم لتحمل المسؤولية عن العديد من القضايا التي لا تقتصر على الأمن كما يلي:

- خفضت القوات الأمريكية عام 2010 وانسحبت بالكامل عام 2011.
- تمكن الولايات المتحدة من التركيز على أولويات وطنية أوسع.
- سحب الألوية القتالية الأمريكية بمسؤولية من العراق من خلال العمل مع حلفاء الولايات المتحدة.
- استمرار العمل الدبلوماسي، يتولى العراق مسؤولية تقرير المصير، تدعم الولايات المتحدة انتخابات عام 2010 في العراق، وتساعد في تحسين الحكم المحلي، وتعمل كوسيط نزيه بين القادة العراقيين لحل مشاكل العراق. القضايا السياسية وصعوبة زيادة المستوطنات العراقية.
- المشاركة الكاملة في المنطقة، ومصير العراق مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمصير الشرق الأوسط، ويصبح العراق شريكًا كاملاً في المنطقة.

وكان الرئيس "أوباما" أعلن في عام 2009 أن القوات القتالية الأمريكية ستنسحب بالكامل بحلول نهاية عام 2011، مع الاحتفاظ بـ 350 ألف إلى 50 ألف جندي في العراق لدعم الحكومة العراقية وقوات الأمن، وشدد "أوباما" على أن الوضع في العراق لم يعد قائما. وضعا عسكريا لكنه مسيس الطريق الى حل سياسي مفتوح وعندما يتحسن الوضع الامني يعين السفير الامريكي في العراق وينحسر نفوذ القاعدة في العراق.

على الجانب الأخر، كرر أوباما التزامه بالتقارب مع المسلمين خلال السنوات الأربع الأولى من توليه منصبه وتغيير مواقفهم السلبية تجاه الولايات المتحدة، وقال مرارًا: "الولايات المتحدة ليست ولن تكون أبدًا في صراع مفتوح مع الإسلام". في مساعيه لإحراز تقدم مع العرب والمسلمين فور تنصيبه، أجرى أوباما أول مقابلة تلفزيونية له مع قناة العربية ".

في خطاب ألقاه أمام جامعة القاهرة في يونيو 2009، اقترح أوباما طريقة جديدة لإدارة علاقات الولايات المتحدة مع المسلمين حول العالم، وسعى أوباما إلى تغيير الصورة النمطية التي شكلتها الزيارات اللاحقة لرؤساء الولايات المتحدة. حيث أتوا من الشرق، ومن أين أتوا الشرق ينظرون دائمًا إلى المنطقة من منظور الحرب الباردة والممارسات الجيوسياسية وإسرائيل والحرب على الإرهاب لاحقًا.

حيث تعمل إدارة أوباما على إقناع الحكومات المستبدة في الشرق الأوسط باحترام حقوق الإنسان، لكن العمل كان غامضًا وفي بعض الحالات مهملًا، مما أثار مخاوف من أن الولايات المتحدة لا تزال تطبق معايير مزدوجة على انتهاكات حقوق الإنسان. حليفها المهم. لا شك في أن

حقوق الإنسان ليست جزءًا من الدبلوماسية العامة المحيطة باجتماعات الرئيس مع قادة مصر والسعودية والأردن. في المغرب في نوفمبر 2009، أشادت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بضيوفها بشأن حقوق المرأة والمجتمع المدني، لكن على حد علمنا، لم تقل شيئًا عن المحاكمات الأخيرة للصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان. في مقابلة مع وسائل إعلام مغربية، قالت إن الولايات المتحدة تدعم سياسات الرباط في الصحراء الغربية، لكنها لم تعرب عن قلقها إزاء سجل الحكومة المغربية السيئ في مجال حقوق الإنسان في الصحراء والمغاربة الذين يطالبون سلميا باستقلال هذه الأراضي. لقد احتلنا.

وعليه، تعتبر عملية أوباما للمشاركة والتعايش والمصالحة بين المسلمين في الشرق والمسيحيين في الغرب نقطة انطلاق جيدة بعيدًا عن إدارة بوش، التي أثار خطابها التواضع والشراكة، وتحولت إلى سياسة الولايات المتحدة. الشرق الأوسط سينحرف عنه، على الرغم من تحفظات أوباما على إعلان مبدأ سياسي باسمه، إلا أنه لا يزال يستخدم استراتيجيته للأمن القومي بنفس الطريقة التي صاغ بها بوش استراتيجيته في السياسة الخارجية. تدعو استراتيجية أوباما إلى إعادة توازن الالتزامات العالمية لأمريكا بعيدًا عن الحروب في العراق وأفغانستان، والتي حررت البلاد من أكثر التحديات إلحاحًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في القرن الحادي والعشرين.

وقد تميز أوباما عن كثيرين ممن سبقوه باستشهاده بالقرآن والتحدث علانية عن معاناة الشعب الفلسطيني. كان أول رئيس أمريكي يربط إقامة دولة فلسطينية بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وقال إن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قال: "على الإسرائيليين أن يدركوا أنه مثلما لا يمكن نزع حق إسرائيل في الوجود، فلا يمكن كذلك سلب حقوق الفلسطينيين". ليكون لها تأثير كبير، ولكن مؤيد لإسرائيل. انتقدت المجموعة – التي لها تأثير كبير على السياسة الأمريكية – "أوباما" لانتهاكه حقوق إسرائيل واعتبرتها تراجعا عن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

خلال فترة رئاسته، كان أوباما يهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن، مع بعض التعديلات الطفيفة، وبينما كان يعالج بعض أسوأ التجاوزات الأيديولوجية في إدارة جورج دبليو بوش، تمكن فقط من إعادة الولايات المتحدة إلى المسار الصحيح؛ على الرغم من أن العلاقات بين الولايات المتحدة والعرب والمسلمين لم تعد مستقطبة وسامة كما كانت في عهد سلفه بوش، فإن بنية العلاقات في عهد أوباما لم

تتغير. لم تكن إدارة أوباما تريد ولا تستطيع تحقيق تغيير جذري في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. نقطة أخرى يجب التركيز عليها هي أن الشرق الأوسط ليس من أولويات سياسة أوباما الخارجية.

في الواقع، خفضت إدارة أوباما التزاماتها تجاه الدول العربية غير المنتجة للنفط واعتمدت على حلفائها الإقليميين والأوروبيين لتقاسم عبء تحمل عبء ومسؤوليات الحفاظ على النفوذ الغربي. تكمن سياسته الخارجية في مكان آخر، القوى الصاعدة في المحيط الهادئ، لكن العالم العربي – مع اقتراب انتهاء فترة ولاية "أوباما" الأولى في البيت الأبيض – يشهد ثورة شعبية، مما أجبر "باراك أوباما" على الاهتمام أكثر بالمنطقة دون إرادته.

وبعد الربيع العربي، استخدم أوباما نظرية معينة في التعامل مع الإسلاميين، مما يعني أن سياسة الاصطفاف والتعامل مع الإسلاميين ستحولهم من متطرف إلى معتدل، وهي نظرية تم تطبيقها على إيران: في مصر، الإخوان المسلمون حيث رؤيته لهم أنهم قوة ذات مصداقية في تأمين مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.

كما اختلفت رؤية أوباما عن رؤية نتنياهو لمواجهة إيران، ففضل نتنياهو استخدام القوة العسكرية. فيما يتعلق بمنع إيران من حيازة وامتلاك قدرة نووية، على عكس مفاوضات أوباما ودبلوماسيته، فإن الفرضية هي منع إيران من تطوير أسلحة نووية، وهو فرق لا يتجاوز الخلاف التكتيكي، مع التزام الولايات المتحدة بـ "الأمن والاستقرار". "إسرائيل. ثم دعا الحلفاء الخليجيين إلى قمة الربيع في محاولة لطمأنه دول الخليج قبل التوقيع النهائي على خطة عمل شاملة مشتركة في يوليو 2015.

ويمكن القول إن سياسة أوباما تتجاهل التدخلات الإيرانية الإقليمية والخلافات الجوهرية بين إسرائيل ودول الخليج وإيران، مما يؤثر على أمن دول الخليج وليس على أمن دول الخليج. النظام الإقليمي بأكمله، بما في ذلك تفضيل الحكومة الأمريكية له، كان تصريح أوباما عشية الاتفاق النووي بأن إيران لعبت دورًا رئيسيًا في إنهاء الحرب الدموية في سوريا.

فوفقًا لوول ستريت، فقد تم تشكيل سياسة أوباما تجاه إيران، مما دفع إيران والولايات المتحدة إلى التنسيق في أهم الوثائق الإقليمية، مثل: (الحرب السورية، أزمة اليمن، والحرب على الإرهاب) ستريت جورنال – وضع سابقة – من نوعها – أرسل الرئيس "أوباما" رسالة إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية يحثه فيها على وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق النووي، وألمح إلى إمكانية إجراء محادثات ثنائية للتعاون ضد تنظيم الدولة الإسلامية كحافز للقيام بذلك.

المحور الثالث: الاختلاف بين "جورج بُوش" الابن و"باراك أوباما" فيما يتعلَّق بحقوق الإنسان وموقعها من استراتيجيَّة الأمن القوميِّ الأمريكيِّ.

خضع مفهوم الأمن القومي الأمريكي لتغييرات كبيرة بعيدًا عن عهد "بوش" الرئاسي، وهذه التغييرات انعكست في استراتيجية الأمن القومي. في مايو 2010، تغير الاتجاه من "العسكرة" إلى "العسكرة". "الأمن القومي". من عام 1999 إلى عام 2010، شهدت الولايات المتحدة استراتيجيات 8 إدارات جمهورية وديمقراطية مختلفة، ووجدنا درجة كبيرة من الاستمرارية، مع بقاء الخط العام لتوجيه الأمن القومي للولايات المتحدة كما هو، مع بعض المقاطع المتكررة كما هي.

لذلك لا يمكن القول أن استراتيجية الأمن القومي للرئيس "أوباما" هي قطيعة كاملة مع عهد الرئيس "بوش"، لكنها استمدت من عهده بقدر ما استمدها "بوش" من رؤية أسلافه. وهو ينعكس في استراتيجيات الأمن القومي التي صدرت في التسعينيات. طوال القرن العشرين.

في مايو 2010، أدخلت "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" الصادرة عن إدارة "أوباما" مواقف جديدة، قديمة، بين مؤيدين ومعارضين، مما أثار الكثير من الجدل، فالجانب الأول يرى أن استراتيجية "أوباما" ما هي إلا استمرار لحقبة "بوش"، وهي أكثر استمرارية من الانفصال بين استراتيجية "أوباما" واستراتيجية "بوش 2". لا تزال الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية تشكل الخطر الأكبر على الولايات المتحدة، حيث لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بالحق في التصرف من جانب واحد وعدم استبعاد الحق في شن ضربات استباقية، تمامًا كما تستمر في الحفاظ على تفوقها العسكري، إنه يقوي الديمقراطية، ويعزل إيران وكوريا الشمالية، ويحارب التطرف، ويحارب "طالبان" و "العراقية".

ويخلص هذا الرأي إلى أن استراتيجية أوباما لعام 2010 لا يمكن تمييزها فعليًا من حيث الجوهر والنبرة عن استراتيجيات بوش لعامي 2002 و2006. وأكدت استراتيجية بوش لعام 2006 على الرغبة في العمل من خلال التنوع والعمل الجماعي والتحالفات. ولا تعتمد قوة الولايات المتحدة على قوتها العسكرية فقط ولكن أيضًا على أساس قوة قيمها الأخلاقية، وتتطلب الحرب على الإرهاب كل عناصر القوة الوطنية، من العسكرية إلى العسكرية، وكلها تؤكدها استراتيجية أوباما. يرى هذا الرأي أن استراتيجية أوباما ليس لها جديد سوى التركيز على السياسة الداخلية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

أمَّا الجانبُ الثَّاني فيرى أنَّ استراتيجيَّة "أوباما" انطَوَتْ على أبعاد ومفاهيم جديدةٍ تختلفُ عن مفاهيم حقبة "بوش"، فهي أوَّل استراتيجيَّة أمنٍ قوميٍّ تعترف بتعقُّد التحديَات الَّتِي سوف تُواجهها الولايات المُتَّحدة في القرن الحادي والعشرين، وتجمع بين ثُنائيَّة تعزيز الأمن والرَّخاء الأمريكيّ، وتعترف الاستراتيجيَّة بأنَّ بيئة اليوم لا يتحكَّم بها تهديدٌ واحد، بل خليطٌ مُعقَّد من التحدِّيات والفُرَص على النِّطاق العالميّ.

وبالإضافةِ إلى الصِّراعات المُسلَّحة التقليديَّة والهجمات الإرهابيَّة فإنَّ الرَّئيس "أوباما" اعترفَ بأنَّ القضايا غير التقليديَّة – مثل: التَّغيُّر المُناخيّ، والأوبئة، وغَزْو الفضاء، والدبلوماسيَّة، والعِلْم والتكنولوجيا، والطَّاقة، والقِيَم العالميَّة، وتحدِّيات استغلال المشاعات العالميَّة– سوف تكون أساسيَّة في حِفظ الأمن القوميّ الأمريكيّ في القرن الحادي والعشرين، فضلًا عن اعترافِهِ بأنَّ العولمة تقودُ إلى عالمٍ مُتعدِّد القُطبيَّة، ستكون فيه القيادة الأمريكيَّة قُوَّة رئيسةً في تعزيز الأمن القوميّ الأمريكيّ.

إذ يعتبر الحلفاء والشركاء والتحالفات مهمين في معالجة القضايا والتهديدات العالمية، وبهذه الطريقة أعاد الرئيس أوباما النظام الدولي الذي أنشأه الأمريكيون لعقود في قلب استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، وقد ذهب الباحثون في هذا الاتجاه لأن استراتيجية الرئيس "أوباما" كانت مختلفة اختلافًا جوهريًا عن استراتيجية الرئيس "بوش" لأنه أحدث تحولًا في استراتيجية الأمن القومي من (العسكرة) إلى التركيز على العناصر العسكرية. القوة الشاملة، التي تؤكد على العلاقة بين المكونات المحلية والعالمية، استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، والمرة الأولى التي تحتل فيها المكونات العالمية (المؤسسات والقوانين والأنظمة الدولية) مساحة كبيرة في الأمن القومي للولايات المتحدة، حتى يمكن القول: مواطن أمريكي إن الأمن يتسم بالعولمة، بحيث يكون للأمن القومي العالمي سمة مميزة. استراتيجية أمنية عالمية بقيادة الولايات المتحدة.

خلاصة القول في هذا الصدد، انبثقت استراتيجية أوباما من أسر 11 سبتمبر لبدء التفاعل مع الوضع العالمي برمته، ليس من خلال عدسة 11 سبتمبر، ولكن تحررت من الأسر الأيديولوجي ونفس الضغوط النفسية من منظور عصر الواقع.

الخاتمة

خلاصة القول لقد أصبحت مسألةُ حُقوق الإنسان تحتلُّ مكانة مُتميّزة، وتُشكِّل بُعدًا جديدًا ومُتناميًا ضمن المُحدِّدات الأساسيَّة للسِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، لِمَا تكتسبُهُ من أهميَّةٍ بالغةٍ على سُلَّم أولويَّات سياستها الدَّوليَّة. إذ برز بوَصْفِهِ مبدأً فعَّالًا ذا مكانةٍ في إعادة ترتيب وتوجيه السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، بما يُؤهِّلها من مُواجهة الأخطار الَّتي تَعْترض المصلحة القوميَّة الأمريكيَّة؛ إذ تستعملُها الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة كورقةٍ للضَّغط على الدُّول؛ لإجبارها على الاستِجَابة، وإجراءِ التَّجديد في سِجلِّ حُقوق الإنسان، والأَخْذ بالقِيَم والأفكار الغربيَّة الرَّأسماليَّة وفقًا للمنظُور الأمريكيّ، وبما يخدمُ مصالحها القوميَّة العُليا.

فقد شكَّل توظيفُ الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة لقضايا حُقوق الإنسان تحولاً في سياستها الخارجية على قدرٍ كبيرٍ من الأهميَّة؛ عبر التَّوظيف السياسيّ لحُقوق الإنسان؛ لغَرَض استِخدامِهَا كورقةِ ضَغْطٍ تُجاه الدُّول الأخرى بما يُحقِّق السَّيطرة على مُقدَّرات الشُّعوب والدُّوَل – ولا سيَّما الَّتِي تُعارض التوجُّهات الأمريكيَّة–، وضمان انقيادِهَا في إطار الهَيْمنة، انطلاقًا من أنَّ قضيَّة حُقوق الإنسان تُعَدُّ في عالم اليومِ من أكثر عوامل التَّأثير في تفاعُلات البيئة الدَّوليَّة.

ويمكننا القَول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تَستخدمْ قَضايا حقوق الإنسان كإحدى أدواتْ السياسة الخارجية في مَرحلة ما بَعد الحرب البارِدة وخاصةً بعدَ أحداث الحادي عَشرْ من سبتمبر والحَرب على الإرهاب، وتتسمْ السِياسة الخارجية الأمريكية في هذا الإطار بالتناقضْ ومراعاة مَصالِحَها الخاصة حيثْ تَنتقدْ الحُكومة الأمريكية الحكوماتْ السُلطوية التي تُعارِضْ المَصالِحْ الأمريكية وتنتهك حقوق الإنسان ولكِنها في الوَقت نفسه تستمر في الدعم العسكري والاقتصادي والدُبلوماسي للدول الدِيكتاتورية الموالية لها وللغرب بصفةً عامة.

قائمة المراجع

أوَّلًا: المراجع باللُّغة العربيَّة:

أ- الكتب:

1) إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجيَّة والسِّياسة الدَّوليَّة: المفاهيم والحقائق الأساسيَّة**، ط2، مؤسسة الأبحاث العربيَّة، بيروت، 1985.

2) السيد هاشم ميرلوحي، **أمريكا بلا قناع**، ترجمة: علاء رضائي، ط1، بيروت، 2003.

3) باسم خفاجي، **الشخصيَّة الأمريكيَّة وصناعة القرار السياسيّ الأمريكي**، المركز العربيُّ للدِّراسات الإنسانيَّة، الطبعة الأولى، 2005.

4) حسن أبو طالب، **السِّياسة الأمريكيَّة تحت سطوة اليمين الدينيّ والسياسيّ** – القاهرة، التقرير الاستراتيجيُّ 2002-2003.

5) حسنين توفيق إبراهيم، **تحليل ردود الأفعال العربيَّة تُجاه أحداث أيلول/ سبتمبر وتداعياتها**، في كتاب: "صناعة الكراهية في العلاقات العربيَّة- الأمريكيَّة" – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 2003.

6) سعاد الصباح، **حُقوق الإنسان في العالم المعاصر**، دار الصباح للنشر والتوزيع – الكويت، 1996.

7) عمر فرحاتي وآخرون، **آليَّات الحماية الدَّوليَّة لحُقوق الإنسان وحُرِّيَّاته الأساسيَّة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمَّان، 2012.

8) فيصل شطناوي، **حُقوق الإنسان والقانون الدَّوليُّ**، ط 2، دارة ومكتبة الحام للنشر – عمَّان، 1999م.

9) ليا ليفين، **حُقوق الإنسان "أسئلة وإجابات"**، ترجمة: علاء شبلي، ط5، اليونسكو، 2009.

10) نادر زايد الخطيب، **حُقوق الإنسان "السِّياسة الأمريكيَّة تُجاه الوطن العربي"**، ط1، عمان، 2005.

11) نها عبد الحفيظ، "**الاستمرار والتغيُّر في السِّياسة الدفاعيَّة الأمريكيَّة بعد أحداث 11 سبتمبر**"، رسالة ماجستير، كليَّة الاقتصاد والعلوم السِّياسة – جامعة القاهرة،2012.

12) رعد دليان العبيدي، **السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تُجاه العراق في عهدي "بوش" الابن و"أوباما"**، دراسة مُقارنة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت – الأردن، 2018.

13) نواف الموسوي، **العرب والعالم بعد أحداث 11 أيلول**، سلسلة كتب المستقبل العربي (23) – بيروت، تشرين الثاني، 2002.

14) هادي قبسيسي، السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربيَّة للعلوم – بيروت، 2008.

ب- الرسائل العلميَّة:

1) جغلول زغدود، **حُقوق الإنسان وسياسة الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة بعد أحداث 11سبتمبر 2001م**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كليَّة الحُقوق والعلوم السِّياسيَّة، الجزائر، 2011م

2) حسين مزهر خلف، **السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تُجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001**، رسالة ماجستير، كليَّة العلوم السِّياسيَّة، جامعة بغداد، 2007.

3) طلال محمد عبد الله، **السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تُجاه الشرق الأوسط 2001- 2014**، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلاميَّة العالميَّة – عمَّان، 2015.

4) خالد ناجي خماش حبيش، **أثر التوظيف السياسي لقضايا حُقوق الإنسان في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة على منطقة الشرق الأوسط 2001 -2008**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، العلوم السِّياسيَّة كليَّة التجارة، جامعة ال الإسكندرية، 2013م.

ج- الدوريات العلميَّة:

1) أحمد سليم البرصان، إيران والولايات المُتَّحدة ومحور الشر: الدَّوافع السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة الأمريكيَّة – القاهرة، **مؤسسة الأهرام، السِّياسة الدَّوليَّة**، العدد: (148)، أبريل 2002.

2) أزهار عبد الكريم الشيخلي، مفهوم الحُقوق والحُرِّيَّات في الدُّستور الأمريكي، **مجلَّة دراسات دوليَّة، مركز الدِّراسات الدَّوليَّة، ع: 21**، جامعة بغداد، 2003م.

3) أسامة الغزالي حرب، خطة بوش للسلام، **مجلة السِّياسة الدَّوليَّة، المجلد 37، العدد 147**، مركز الأهرام للدراسات السِّياسيَّة والاستراتيجية – القاهرة، 2002.

4) عادل محمد سليمان، الحملة الأمريكيَّة ضد الإرهاب خارج أفغانستان، **مجلة السِّياسة الدَّوليَّة**، العدد: 148، مركز الأهرام للدراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة – القاهرة، 2002.

5) عمر عبد المعطي، "أيُّ مستقبلٍ للمحافظين الجدد في أمريكا؟"، ملف الأهرام الاستراتيجيّ – **مركز الدِّراسات السِّياسيَّة** والاستراتيجيَّة، العدد: 158، القاهرة، 2008.

6) شريفة محمد فاضل، نمط السِّياسيَّة الخارجيَّة الأمريكيَّة تُجاه الشرق الأوسط 2001 -2012، **مجلة البحوث المالية والتجارية، كليَّة التجارة** – جامعة بورسعيد، العدد: 3، 2014.

7) طارق بو كعباش، أحداث 11 من سبتمبر وتأثيرها الراديكاليَّة على توجُّهات السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تُجاه الشرق الأوسط – قضية القدس نموذجًا-، **مجلة الحكمة، العدد: العاشر، الجزائر**، 2017، ص27.

8) منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 325، مركز دراسات الدوحة العربيَّة – بيروت، آذار 2007.

9) نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش الوقائيَّة بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 297، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت،2003.

10) هادى راغب عوض، الغرب يُواجه الإرهاب، مجلة السِّياسة الدَّوليَّة، مؤسسة الأهرام المصريَّة، العدد: (162).

11) ياسين محمد العيثاوي، حُقوق الإنسان في الدُّستور الأمريكي، مجلة العلوم السِّياسيَّة، المجلد: 34، جامعة بغداد – كليَّة العلوم السِّياسيَّة، عام 2007م.

د- المواقع الإلكترونيَّة:

1) استراتيجيُّون، ومحاربون قدامى، ومثقفون. **من المحافظون الجدد في أمريكا؟ وما أفكارهم وسياستهم؟**، لمزيد من التفصيل يُنظر الرَّابط التالي: https://wwwsasapostcom/the-neo-cons/

2) **أسوأ سجلٍّ لانتهاكات حُقوق تُسجِّله أمريكا بجدارة**، ينظر الرابط:
https://mal-sharqcom/opinion/14/06/2007

3) أميرة أبو سمرة، "**التغيُّر والاستمرار في استراتيجيَّة الأمن القومي الأمريكيَّة بعد أحداث 11 سبتمبر" (2001 – 2015)، المركز الديمقراطيُّ العربي، 19 يناير، 2016**، يُنظر الرَّابط:
https://democraticac.de/?p=26157

4) روبرت كابلان، **يتوجب على أمريكا إعادة اكتشاف واقعيَّة حُقوق الإنسان**، يُنظر الرابط:
http://wwwproject-syndicateorg/commentarylus-human-rights-realism-to-counter-china-russia-by-robert-d-kaplan-2021-05/arabic.

5) سارة عبد العزيز، **الاتِّجاهات الخمسة لمستقبل السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة**، يُنظر الرابط:
http://futureuaecom/ar/Mainpage/Item/5825/

6) **السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تُجاه إيران في عهدي "أوباما" و"ترامب" دراسة مُقارنة**، يُنظر الرَّابط:
https://afaipcom/

7) شاهر إسماعيل الشاهر، **وهم الدِّيمقراطيَّة الأمريكيَّة**، المركز الديمقراطيُّ العربيُّ، 11 سبتمبر 2017، الرَّابط:
https://democraticac.de/?p=49028

8) على رجب، **التدخُّلات الإنسانيَّة أداة للضغط على الدُّوَل والولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة، و"النَّاتو" نموذجًا**. يُنظر الرابط: http//:al-adadcom/article

9) مايكل لين، **"كيف اكتسح المُحافظون الجُدُد البيت الأبيض؟"**، يُنظر الرابط:
http://wwwalbayancom/si/asp/195-fad560htm/

10) محمد سعد أبو عامود، **الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة .. هل شهدت تغيرًا خلال فترة ولاية "كلينتون"؟**، يُنظر الرَّابط:
https://wwwalbayanae/one-world/2000-08-18-11086806

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزيَّة:

A- Books:

1) Francis Hankin, **Making Democarcy work,** Washington, DC by public Affairs press,1956, p3.
2) GarethEvans, **The Responsibility to protect: Ending mass Atrolity crimes once ana for All,** Brookings Institution press, 2002, p44.
3) Hans J Maogenthau, **Politics Among Nation: the strauggle for power and peace;** FithedRevNew yo Alfred AKnopt, 1964, p71.
4) James H Noyes, **The US War on Terrorism: Impact on US – Arab Relations,** Emirates Lecture Series 49, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2005.
5) KJHolsti: **International politics Aframe work for Aninlgis**: 6th ednew York Prentice Hall,1972, P201.

B- Dissertations:

1) Sarah Blodgett Bermeo, **foreign Aid, foreign policy, and strategic Development,** PhD Dissertation, Princeton University, News Jersey, USA, 2002, P12.

C- Articles:

1) Joseph S Nye Jr, **Soft Power: The Means to Success in World Politics,** April 27, 2005
2) Nicos Panayiotides, **The Islamic State And The Redistribution Of Power In The Middle East,** International Journal On World Peace, VOL XXXII, NO 3, Sep, 2015.
3) Richard N Haass and Martin Indyk, **Beyond Iraq: A New US Strategy for Middle East,** Foreign Affairs, 1/1/2009.
4) William Slind and Others, **the changing face of war: into the fourth generation,** Marine corps Gazette, October 1989, available at: http://wwwwglobalguerrillostypepedcom/

D- Reports:

1) ITAMER Rabinovich, **Israel and the changing middle,** the brooking Institution, januaery 2015 East Washington.
2) Kari Andren, "American foreign Policy and the Georgew Bush Administration", April 14, 2006, http// Kariandrenworldpresscom/academic-work/American-foreign-policy-and-the-george-w-bush-administration.
3) Kristina Kausch, **Competitive Multipolarity in the Middle East,** op, cit on: https://wwwfilesethzch/isn/183837/iaiwp1410pdf.
4) Waxman, Dov, **The Real Problem in US Israeli Relations, Washington quarterly**, No3, spring 2012, p73, available at: http://dxdoiorg/101080/0163660X2012666172